

العملات الرقمية او الافتراضية



إعداد الباحثة الاقتصادية

زينب سيف الدين

آب ٢٠١٨

العملات الرقمية أو الافتراضية

مقدمة:

تزايد على مدار السنوات القليلة الماضية الإهتمام بالعملات الافتراضية أو الرقمية ليؤكد ذلك على أن التعاملات المالية عبر الإنترنت في طريقها للحصول على نسبة كبيرة من التعاملات المالية الدولية في عصر تقل فيه التعاملات النقدية المعتادة، مقابل الإهتمام بمفهوم المجتمع اللانقدي اي المجتمع الذي يقل فيه التعامل بالنقد لصالح التعاملات الإلكترونية.

العملات الرقمية استحوذت على فكر البعض وأثارت خوف وذعر البعض وتسببت في قلق البعض. ولكن المهم أن الجميع يتفق على أن العملات الرقمية ثورة تكنولوجية سوف تغير من شكل الأموال في هذا العالم، وسوف تؤثر على أكبر وأهم المؤسسات المالية في العالم وعلى طريقة عملها. وقد وصف تقرير بنك التسويات الدولي BIS في سويسرا العملات الرقمية الافتراضية، مثل بيتكوين وإيثريوم ولايتكوين وغيرها، بأنها خطيرة وضارة وعديمة القيمة ووسيلة لإنهيار قيمة الأصول.

وخصص التقرير السنوي للبنك المعروف بأنه البنك المركزي العالمي للبنوك المركزية الوطنية، فصلاً "كاملاً" عن العملات الافتراضية ومدى ما تشكله من خطورة على النظام المالي العالمي وعلى ثروات الأفراد .

أولاً:" تعريف العملات الرقمية

تعرف العملات الرقمية وأبرزها "البيتكوين" بأنها عملات افتراضية. ويتم التعامل بها عبر الإنترنت إلكترونياً وهي غير مطبوعة أو يتم سكها من قبل سلطات نقدية ولا يوجد لها أى سلطة منظمة لها كالبنوك المركزية وتستخدم في عمليات شراء السلع والخدمات والتعامل على بعض الخدمات المالية الإلكترونية في أسواق السلع الأجلة وغيرها، بالإضافة إلى قابليتها للتحويل أمام الدولار واليورو بأسعار تتغير على مدار اليوم في البورصات العالمية.

وتسمى بالإنجليزية Cryptocurrency وهي تنقسم لمقطعين، Currency وهي العملة وكلمة Crypto وهي إختصار لكلمة Cryptography أي علم التشفير. أصول العملات الرقمية يعود إلى ١٩٩٠ قرن فقاعة تكنولوجيا المعلومات وكان من أوائل هذه المنتجات الذهب الإلكتروني الذي تأسس عام ١٩٩٦ ومدعوم بالذهب.

ثانياً:" طريقة عملها

تتميز العملة الرقمية باللامركزية، أي أنه لا يمكن لحكومة أو مؤسسة أن تتحكم في إنتاج المزيد منها، لكن يمكن التحكم فيها عن طريق تكنولوجيا تدعى سلسلة الكتل "البلوكشين". وهي عبارة عن دفتر حسابات إلكتروني غير قابل للتلاعب به للمعاملات الاقتصادية التي يمكن برمجتها، ليس لتسجيل المعاملات المالية فقط، بل لكل شئ له قيمة.

بمعنى أن كل تعامل اقتصادي أو مالي يحدث على النظام يتم تسجيله وتشفيره في كتلة وربطها بالكتل الأخرى لتكوين سلسلة الكتل.

ثالثاً:"مميزاتها

١. السرعة الفائقة: حيث يتم تحويل أي مبلغ من المال في ثوانٍ، على عكس طريقة البنوك التقليدية التي تستغرق فترات طويلة قد تصل إلى أيام.
٢. لا مركزية: أي غير تابعة لأي بنك مركزي.
٣. الرسوم المنخفضة: فبدلاً من الحاجة الى وسيط بين المتعاملين لنقل المال، و هذا الوسيط يخصم نسبة من المال، مع وجود عملة البيتكوين هذه العملية غير موجودة، لأن العملة لم تنتقل بل كود العملة هو ما خرج من محفظة و دخل الى محفظة ، وهذه العملية تتم بدون وسيط و تسمى بـ P2P او الند للند.
٤. السرية: عمليات البيع و الشراء لا يمكن مراقبتها أو التدخل فيها و هذه نقطة إيجابية لمن يحب الخصوصية كما إنها تقلل من سيطرة الحكومة و البنوك على العملة.
٥. العالمية: فهي لا ترتبط بموقع جغرافي معين فيمكن التعامل معها و كأنها العملة المحلية. و أهم شئ في هذه العملة انه ليس لها (ضابط ولا رابط) ان صح التعبير و ذلك يلغى سيطرة البنوك المركزية على طبع الأموال الذي تسببت بالتضخم و ارتفاع الاسعار و السبب الذي يجعل هذه العملة محمية من التضخم هو عددها المحدود .

رابعاً:"سلبياتها

أول سلبياتها هي سرية العملة و تشفيرها، فهذه كما أنها ميزة إلا أنها تنعكس ببعض السلبيات في أنها تعطي بعض السهولة للعمليات المشبوهة على الانترنت و خاصة في الشبكة العميقة وأفضل مثال هو موقع silk road الذي كان يتاجر بالمخدرات. و لكن يجب أن نضع في الحسبان أن هذا الموقع كان في بداية عمر العملة كما أن إغلاقه لم يشكل خطراً كبيراً على العملة لكنها تظل مشكلة.

اما الثانية فهي شكوك حول عملية التعدين. فلا أحد يعرف ما هي المعادلات التي يقوم الجهاز بحلها مما جعل البعض يشك في وجود منظمة تعمل في الخفاء لحل معادلات قد تحتاج الى مئات السنين في وقت قصير عن طريقة تجزئة المعادلات على السيرفرات، لكنها تبقى مجرد شكوك.

و الثالثة هي أن الثقة التي تعد أهم قيمة للعمليات، يمكن أن تنهار ببساطة لتجعل العملة بلا قيمة، ويمكن للثقة أن تتبخر في أي لحظة نتيجة هشاشة عملية التدقيق التي تضمن إتمام المعاملات، كما أن العملة الرقمية يمكن أن تتوقف تماماً ما يعني خسارة القيمة بالكامل.

يجدر الذكر أيضاً أنه ليس كل الإقتصاديين و الخبراء يقفون في صف هذه العملة، فالبعض يملك مخاوف من أنها مجرد فقاعة و سوف تنفجر و تحدث معها أزمات إقتصادية.

إلا انه، وفي ظل التضخم الإقتصادي الحاصل في العالم بسبب الإفراط في طباعة النقود الورقية، اصبح الإنهيار الإقتصادي مسألة وقت لا أكثر، لذلك قد تكون هذه العملة بجانب الذهب هما الملاذ الأخير للنجاح.

خامساً:" أنواع العملات الإلكترونية، وأشهرها

أ- البيتكوين

من أشهر العملات الإلكترونية في العالم. ظهرت عام ٢٠٠٩ على يد ساتوشي ناكاموتو لتكون بداية ظهور العملات الإلكترونية. وينصح جميع المستثمرين التداول بها في مقابل العملات الأخرى، كما أنها الأعلى من حيث القيمة السوقية.

ب- الليتكوين

عام ٢٠١١ قام تشارلي لي المهندس السابق لدى شركة جوجل باختراع عملة اسمها ليتكوين (LTC)، ظهرت كبديل للبيتكوين، لكنها لم تستطع زحزة البيتكوين من مكانتها ولا يوجد عملة أخرى استطاعت فعل ذلك حتى الآن.

ج- الريبل

ظهرت عام ٢٠١٣ واستطاعت أن تحتل المرتبة الثالثة في عالم العملات الرقمية من حيث السيولة. تختلف عملة الريبل عن عملة البيتكوين، حيث أن الثانية تهدف إلى استبدال النظام المصرفي التقليدي، أما الأولى فتهدف إلى دعمه.

د- داش

ظهرت في كانون الثاني ٢٠١٤ حيث قام إيفان دوفيلد بإنجازها وهي عملة رقمية تعتبر نسخة أكثر سرية من بيتكوين.

هـ- الإيثريوم

عام ٢٠١٥ قام المبرمج الروسي فيتاليك بوتيرين باختراع ثاني أشهر وأفضل العملات الرقمية، عملة الإيثريوم (Ethereum)، تلك العملة الافتراضية التي تتميز بأنها عملة ومنصة لا مركزية في الوقت ذاته، فهي عملة رقمية مفهوم وضعها وماهيتها، بينما كمنصة فهي أمر في غاية الأهمية. الإيثريوم تهدد وظيفة عمل الحكومة، حيث أن هذا النظام يسمح بإنشاء عقود ذكية بطريقة تحاكي العقود التقليدية ويتأكد من أن جميع بنود العقد قد تم الإيفاء بها ويضمن عدم الإخلال بأي شرط من شروط العقد، وهو بالضبط دور السلطة في الحياة الواقعية.

سادسا:"سوف نتعرض بالتوضيح أكثر إلى البيتكوين كونها أشهر العملات الالكترونية والأعلى من حيث القيمة السوقية"

١- ما هي البيتكوين:

البيتكوين عبارة عن عملة وهمية (إفتراضية) مشفرة من تصميم شخص مجهول الهوية يعرف باسم "ساتوشي ناكاموتو" ، و تشبه الى حد ما العملات المعروفة من الدولار واليورو و غيرها من العملات، لكنها تختلف في أنها وهمية، أي تعاملاتها على الانترنت و ليس لها وجود مادي ومشفرة، أى لا يمكن تتبع عمليات البيع و الشراء التي تتم بها أو حتى معرفة صاحب العملات.

نشأت عملة بيتكوين عبر عملية حاسوبية معقدة، ثم جرت مراقبتها بعد ذلك من جانب شبكة حواسيب حول العالم.

ويجري إصدار نحو ٣٦٠٠ عملة بيتكوين جديدة يوميا حول العالم، ووصل اجمالي الكمية التي يجري تداولها ١٦,٥ مليون وحدة يوميا، وذلك ضمن الحد الأقصى المسموح به وهو ٢١ مليون وحدة بيتكوين.

وللحصول على هذه العملية فإن على المستخدم شراءها وإجراء المعاملات بها من خلال بورصات رقمية مثل Coinbase التي تتخذ من سان فرانسيسكو مقرا لها. وبدلا من أن تقر سلطة مركزية عملية التحويلات فإنها تسجل جميعها في موازنة عامة يطلق عليها اسم blockchain.

والبيتكوين ليست موجودة على أرض الواقع ولكنها مفاتيح رقمية مسجلة في محفظة رقمية يمكنها أن تدير التحويلات، وسلسلة الكتل، التكنولوجيا المستخدمة في بتكوين و عملات رقمية أخرى، هي سجل رقمي يوفر سبيلا آمنا لتنفيذ المعاملات وتسجيلها. ووضعت أول ماكينة صراف آلي للبيتكوين في مدينة فانكوفر، بمقاطعة بريتيش كولومبيا بكندا عام ٢٠١٣، تسمح للمستخدمين بشراء العملات الرقمية أو بيعها. ولا يمكن تتبع عمليات البيع والشراء لأنه لا يوجد لها رقم تسلسلي مرتبط بها مما يعزز الخصوصية.

٢- من اين يحصل الناس على عملة البيتكوين؟

يحصل عليها الناس بعدة طرق و لكن الطريقة الرئيسية هي عملية التعدين: و عملية التعدين هذه تشبه عملية إستخراج الذهب بالحفر فى المناجم سواء بصورة فردية او على هيئة مجموعات، و لكن في عملية تعدين البيتكوين تستبدل أدوات الحفر بأجهزة الكمبيوتر و كلما زادت قدرة الجهاز على المعالجة، زادت قدرته على استخراج العملات بشكل أسرع، و يستبدل منجم الذهب ببرنامج لحل معادلات معقدة تحمل فى طياتها أكواد العملات و من يجد كود العملة تصبح هذه العملة ملكه، و هناك الكثير حول العالم من اصبحوا مهوسون بهذه العملة و حجزوا سيرفرات كاملة تعمل على مدار اليوم لحل المعادلات و استخراج العملات. و بالرغم من ان هذه العملة وهمية الا ان بعض الشركات مثل شركة Titan Bitcoin تعمل على خروج هذه العملة الى الواقع على هيئة عملات معدنية تحمل نفس القيمة و تحمل ID متكون من ٨ ارقام و لكن ذلك يفقدها اهم مميزاتها و هي السرية و السرعة و الرسوم المنخفضة.

٣-العوامل المؤثرة على سعر عملة البيتكوين

ان سبب ازدياد الإقبال على بيتكوين هو انخفاض قيمة العملات الوطنية في الكثير من الدول على غرار دول منطقة الاتحاد الأوروبي، بحيث أصبحت البيتكوين كمالذ آخر للأفراد والمستثمرين الذين يبحثون على حلول للحفاظ على قيمة ممتلكاتهم أو الاستثمار في أصول جديدة وواحدة. كما أن العديد من العملات الرقمية الأخرى على غرار "لايت كوين" و"إيثريوم" التي لا تزال تعتبر عملات واعدة ولا يتجاوز سعرها بضع دولارات، لا يمكن امتلاكها إلا من خلال البيتكوين. بحيث أنه يتوجب على كل مستثمر تملك بيتكوين للحصول على العملات الرقمية الأخرى، فالارتفاع الصاروخي للبيتكوين يدفع الكثيرين لامتلاك العملات الرقمية الأخرى التي لا تزال ناشئة بهدف الاستفادة من سعرها المنخفض وانتظار تكرار سيناريو بيتكوين.

٤- تفسير الارتفاع الصاروخي للبيتكوين

سبب آخر يمكن من خلاله تفسير الارتفاع الصاروخي للبيتكوين خلال السنتين الأخيرتين هو إقبال المواطنين في الصين على شراء هذه العملة، في ظل إصرار البنك المركزي الصيني على تخفيض قيمة اليوان بأقصى حد ممكن لزيادة تنافسية الصادرات الصينية، مع فرض السلطات الصينية لقيود على المواطنين في ما يخص امتلاك الأصول الأجنبية وإخراج الأموال إلى خارج البلاد. وحالياً فالمواطنون الصينيون يمثلون أكبر نسبة للمتعاملين بالبيتكوين.

٥- السلوك والتحركات للبيتكوين

يشبه السلوك السعري للبيتكوين السلوك السعري للشركات المتداولة في البورصة والتي تكون ذات قيمة سوقية منخفضة، بحيث تتحرك بشكل عنيف إلى حد ما، سواء صعوداً أو هبوطاً، وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته خلال انتشار بعض الأخبار أو الشائعات.

٦- سبب هبوط بيتكوين المفاجئ والحاد في بداية عام ٢٠١٨:

أ- **المخاطر الأمنية (القرصنة):** حالياً يمكن اعتبار المخاطر الأمنية أكبر تهديد تواجهه عملة البيتكوين، على غرار الاختراق الأمني الذي عانت منه شركة "Mt. Gox" سنة ٢٠١٤، الاختراق الذي أدى إلى إعلان الشركة لإفلاسها التي كانت تعتبر أولى وأكبر البورصات التي تتيح تداول بيتكوين. وهو الأمر الذي نتج عنه انهيار في أسعار بيتكوين، وزاد الشكوك حول جدوى الاستثمار في العملات الرقمية ومدى موثوقية التعامل بها.

أعلنت بورصة "بيتهايمب" للعملات الرقمية الافتراضية في كوريا الجنوبية، الأربعاء ٢٠ / حزيران ٢٠١٨، أنها خسرت ما يزيد عن ٣٠ مليون دولار نتيجة اختراق إلكتروني، في ثاني حادث قرصنة لبورصات تداول العملات الافتراضية في كوريا الجنوبية في أقل من شهر. وعلى الفور تراجع سعر العملة الافتراضية الرئيسية بيتكوين بنسبة ٢ بالمئة على الأقل بعد إعلان البورصة الرقمية الكورية عن حادثة القرصنة.

وجاءت عملية القرصنة متزامنة مع تقرير بنك التسويات الدولية في زيورخ بسويسرا، وهو البنك المركزي العالمي للبنوك المركزية الوطنية، الذي حذر من خطورة العملات الرقمية ووصفها بعديمة القيمة وشديدة الخطر.

وكان سعر عملة بيتكوين هبط مطلع شهر حزيران ٢٠١٨ مع إعلان بورصة تداول عملات افتراضية أخرى في كوريا الجنوبية "كوينريل"، عن تعرضها للقرصنة وخسارتها نحو ٧٠ بالمئة من أصولها الرقمية.

وتعد بورصة "بيتهايمب" الأولى في العالم تقريبا في تداول العملات الرقمية الافتراضية واشتهرت بشدة نهاية العام الماضي في فترة غليان أسعار العملات الافتراضية حين وصل سعر بيتكوين إلى نحو ٢٠ ألف دولار.

ويزيد سعر بيتكوين حالياً عن ٧٠٠٠ آلاف دولار، بعد أشهر من التراجع وتحذيرات كثير من الخبراء والمحللين من خطر العملات الافتراضية على أصول وثروة الأفراد والمؤسسات.

ومنذ عام ٢٠١٤، خسر المتعاملون والمستثمرون، الذين يتداولون العملات الرقمية الافتراضية ما يصل إلى مليار ونصف المليار دولار (نحو ١,٤ مليار دولار) نتيجة الاختراقات الإلكترونية وعمليات القرصنة.

وبدأت بعض القطاعات المالية وغير المالية في دول كبرى ومتقدمة تكنولوجيا العمل على الاستفادة من تكنولوجيا البلوكتشين لصمودها أمام القرصنة والاختراق، الذي يهدد سلامة استخدام الإنترنت في عمليات هامة أو حساسة.

لكن يبدو أن الاختراق ممكن عبر برامج بورصات ومنصات تداول العملات الافتراضية على الرغم من مناعة البلوكتشين.

- تهديد آخر قد تواجهه عملة البيتكوين يجعل أسعار العملة الرقمية تتقلب بشكل كبير هو الأخبار المتعلقة بنية تدخل إحدى الدول لفرض قيود على التعامل بها أو تداولها في إطار محاربة الأنشطة غير القانونية. فالبيتكوين تسمح بإرسال الأموال بشكل مجهول دون الادلاء بأي بيانات تعريفية، كما أن نظام التشفير الذي تعتمده يجعل من المستحيل تعقب أية معاملة، وهو الأمر الذي يجعل البيتكوين وسيلة مثالية للأنشطة غير القانونية كتهريب الأموال وتجارة المخدرات والأسلحة.
- يقول جيسون كاسيدي، رئيس استشاريي التشفير، لـ **coin telegraph** أن هذا التطور هو أمر طبيعي ولا يوجد شيء خارج عن المألوف. كما يقول أيضا: "بينما نشهد بداية ولادة نظام مالي جديد، فمن الطبيعي أن نشهد مستوى معين من المضاربة". ومن المؤكد أن النمو الأساسي يجري ويحرز تقدما بشكل تنازلي. ومن شأن إقرار الحكومة وموافقتها، واستمرار اعتماد التجار والمستهلكين جنبا إلى جنب مع الخدمات المبتكرة، أن يساعد على توسيع نطاق جاذبية العملة وفائدتها .

كما يوضح كاسيدي أن التجار والمضاربيين الذين كانوا في السوق لعدة سنوات سوف يركزون على تأمين الأرباح بعد زيادة حادة في الأسعار. ويقول أن هذا يحدث في كل مرة يحدث فيها طفرة نمو جديدة. حيث دخلت مبالغ مالية جديدة إلى السوق عندما أخذ السعر بالانخفاض. كما يسعى التجار المحنكين إلى تحقيق الربح.

كما لاحظ أيضا أن كل سوق لديها فعاليتها الخاصة، ولكن كلما كانت أسواق العملات المشفرة جديدة، كان التقلب أكبر. ومع مرور الوقت فإن تقلب أسعار عملة البيتكوين في السوق سوف يقل.

ب - تأثير الشبكة

يرى دانا كو من BitLox أن تأثير شبكة عملة البيتكوين وتبني التشفيرات الأخرى له تأثير كبير على تقلبات الأسعار. ويوضح كو أنه بالرغم من أن الكثير من الناس سمعوا على الأقل عن عملة البيتكوين، إلا أن عددا قليلا جدا منهم قد "تعاملوا بها". كما يلاحظ أيضا أنه بالنظر إلى أنه لا يوجد تطبيقات فعلية للإنفاق الفعلي في العملات الإلكترونية، فإن النمو المتصور في بيئة العملات الإلكترونية يبدو وكأنه مجموعة من "تأثيرات المحاكاة" أكثر من كونه استثمارا منطقيا أو نمو أساسي.

ج- مشاكل تقنية Blockchain سبب إضافي

مع الإقبال الكبير على بيتكوين والعملات الرقمية أكدت العديد من وسائل الإعلام الأجنبية أن تقنية Blockchain تواجه العديد من المشكلات الحقيقية.

هذا زاد من وقت معالجة العمليات الرقمية التي تتم، حيث يصل متوسط الوقت الذي تستغرقه معاملة بيتكوين إلى ٤٣ دقيقة، وعدد من العمليات لم يتم التحقق فيها أساسا ومررت للأسف.

ومن المعلوم أنه عند دفع ثمن منتج أو خدمة أو القيام بمعاملة مادية على الإنترنت بواسطة بيتكوين أو أي عملة رقمية يتم التحقق من تلك العمليات والصفقات على Blockchain.

٧- الوضع القانوني للبيتكوين حول دول العالم

يختلف الوضع القانوني للبيتكوين بشكل كبير من بلد إلى آخر ولا يزال غير محدد في كثير منها. فمن بين ١٩٦ دولة معترف بها دولياً "هناك مبدئياً" حوالي ٤٠% ليس لها قوانين مقيدة للبيتكوين، بينما نحو ٧% تتعامل مع البيتكوين باعتبارها عملة غير قانونية. وعلى الجانب الآخر هناك ٥٣% من دول العالم لم تعلق بعد على عملة البيتكوين وعلى شرعية استخدامها داخل هذه الدول. ويشكل ذلك خطراً على بيتكوين في حالة إذا ما قررت هذه الدول في النهاية فرض قيود على العملات الرقمية.

روسيا هي أكبر دولة تحظر البيتكوين، بينما تكثف الصين وكوريا الجنوبية قيودها لتنظيم استخدام البيتكوين، وقد أدى ذلك إلى تراجع قيمتها في سوق العملات الرقمية مؤخراً. وفي حين أن أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية أكثر الأماكن قبولاً للبيتكوين، فإن دول منطقة الشرق الأوسط منقسمة تماماً تجاه هذه العملة. فالعراق وإيران وتركيا تقنن استخدام البيتكوين، بينما أفغانستان وباكستان ومصر تفرض قيوداً بدرجات متفاوتة على استخدام البيتكوين.

أبرز الدول الداعمة والرافضة للبيتكوين			
دول داعمة	دول محايدة	دول تفرض قيوداً	دول تحظر البيتكوين
الولايات المتحدة	كازاخستان	الصين	روسيا
كندا	الهند	المكسيك	بوليفيا
أستراليا	باكستان	زامبيا	الإكوادور
البرازيل	كينيا	موريشيوس	أفغانستان
تشيلي	نيجيريا	جزر المالديف	لبنان
جنوب أفريقيا	الجابون	فانواتو	السعودية
كوبا	فنزويلا		
آيسلندا	كولومبيا		

النرويج	بيرو
اليابان	باراجواي
نيوزيلندا	أوروغواي
المملكة المتحدة	الأرجنتين
آيرلندا	فيتنام
فرنسا	ماليزيا
إيران	إندونيسيا
تركيا	
تايوان	
هونج كونج	

سابعاً - حجم سوق العملات الرقمية:

هناك مئات العملات الرقمية في العالم الآن وتصل قيمتها السوقية الإجمالية إلى ٢٩٤ مليار دولار، منها ١٣٨ مليار دولار من نصيب بيتكوين و ٤٧ مليار دولار من نصيب الإيثريوم، والبقية موزعة على بقية العملات الرقمية^١.

ومقارنة بالبورصات العالمية وأسواق العملات التقليدية فنحن نقارن نملة صغيرة بفيل عملاق، فبورصة نيويورك لوحدها تصل قيمة الأسهم المدرجة بها إلى ٢٠ تريليون دولار دون أن نجعلها مع بقية البورصات العالمية.

المصدر: جريدة الأخبار العدد ١٩ الإثنين ٣٠/٧/٢٠١٨^١

إذن حجم سوق العملات الرقمية لا يزال صغيراً ويمكن للمضاربة وسحب الأموال أو ضخها أن يكون واضحاً ومؤثراً على قيمة العملات المستهدفة، وهذه حقيقة.

ثامناً: مستقبل العملات الرقمية

ظهرت عدة آراء حول مستقبل البيتكوين وأقيمت العديد من ورش العمل حول هذا الموضوع، ورغم أن الحديث أو التكهن بمستقبل أي شيء، بما فيه هذه العملات الرقمية التي وصل عددها إلى أكثر من ٧٤٠ نوعاً، يبدو صعباً بكل المقاييس على الكثير من البشر، بل وحتى على علماء الاقتصاد أنفسهم، إلا أن ما يمكن الاتفاق عليه هو أن هذا العدد الذي ظهر من أنواعها في فترة قياسية بالإضافة إلى تطور أجهزة وأنظمة الذكاء الاصطناعي والتوجه نحو اقتصاد المعرفة يؤكد استمراريتها في النمو.

ضروري القول كما يعتقد الكثيرون أنه بمجرد وفاة أحد، أو جعله غير قانوني، فإنه سوف يطفو في مكانه على السطح قول غير صحيح، والطريقة التي تتطور بها الأشياء والعلوم في هذه اللحظة تؤكد ذلك، بمعنى أن الاقتصاد الرقمي لن يموت مع موت إحدى هذه العملات، والحقيقة هي أنه بعد أزمنة مالية عالمية عدة، وتزايد انعدام الثقة بشكل عام في البنوك، يحب الناس فكرة العملة التي لا يسيطر عليها أحد، خصوصاً مع ذلك الشعور المتزايد باستمرار أن الأخ الأكبر يراقب، وحينها تصبح العملات الرقمية طريقاً آمناً لا يخضع للرقابة أثناء الشراء والبيع والحفظ والاستثمار والتجارة ولا يخضع للمساءلة ولا ملاحظات طرف ثالث، وهكذا فإن التعامل من خلال العملات الرقمية يعطي الناس الحرية في الانفصال عن النظم والسلطات المركزية، ويعيد السلطة مرة أخرى للجمهور للسيطرة على ثرواتهم وقيمة المال لديهم.

ومع استمرار خطر انهيار الاقتصادات في الوقت الحاضر، فإن العملات الرقمية تخفف من ضغوط انهيار العملة الحقيقية، لكن شعبيتها لن تكون كبيرة في الوقت الراهن، بمعنى أنها ستتزايد على مراحل وليس دفعة واحدة، والمتوقع أن شعبية هذه العملات الرقمية سوف تستمر في الازدهار، فالجماهير لها طبيعة الوحش من حيث إنها قابلة للتكيف، وتستجيب أخيراً، وتتواءم مع التكنولوجيا إلى أبعد حد، بالإضافة إلى أن المطورين على استعداد للتغلب على أي عقبة قد يتم طرحها عليهم.

يرى الكثيرون أنه في غضون عامين من الآن سوف تكتسب العملات الرقمية شرعية كبروتوكول للمعاملات التجارية والمدفوعات الصغيرة، كما سنرى شركات مالية تستخدم العملات الرقمية لأنه ليس عليها أي رسوم ولديها القدرة الفورية على نقل أي مبلغ من المال.

الثورة تجرى بالفعل ويزداد اقبال المستثمرين على العملات الرقمية وتعترف البنوك والحكومات بأن هذا الاختراع لديه القدرة على اجتذاب الكثيرين فالعملات الرقمية بديل قوي، وإذا استمر هذا الاتجاه هو السائد فإن الشخص العادي لن يكون قادراً على شراء بيتكوين واحد كامل خلال عامين ، ومع تضخم الاقتصاديات العالمية وازدهار علامات الانكماش في الأسواق سيتحول العالم إلى بيتكوين للتحوط ضد الاضطرابات الفاشلة والهروب من ضوابط رأس المال، فالبيتكوين هو المخرج والعملات الرقمية ككل لن تختفي ولكنها سوف تنمو في الاستخدام والقبول.

في ظل هذا التقدم التكنولوجي الذي نعيشه لم يعد هنالك سقف يستطيع منع تطلعات البشر من الكبر أو أن يساير سرعة البشر في التقدم و التطور، استطاع البشر أن يجعلوا حياتهم أسهل بفضل مرونتهم و بحثهم الدائم عن حلول مناسبة لمشاكلهم المستعصية، كل هذا جعل العالم يعيش عدة ثورات ونهضات مالية و اقتصادية رسمت معالم الحياة المتحضرة. وتعتبر العملة المشفرة مفخرة التطور التكنولوجي المالي

باعتبارها عملة حطمت كل مقاييس السياسة المالية المتحضرة، فقد جعلت المعاملات أكثر سهولة و سرعة و اماناً" واستطاعت ان تنشئ عائلة من العملات الرقمية
ومن الآراء غير الداعمة للبيتكوين رأي بيل غيتس، مؤسس شركة مايكروسوفت، حيث اعتبر ان العملات الإلكترونية قد تقتل المستخدمين "بطريقة مباشرة إلى حد ما".
وأشار غيتس إلى الطريقة التي تستخدم بها عملات إلكترونية، ومن بينها "بيتكوين"، لشراء عقاير مثل فينتانيل الأفيون الصناعي، وهو عقار مخدر.
وقال إن عدم الكشف عن هوية العملات الإلكترونية يعني أنها ذات صلة بتمويل إرهابي وغسل أموال. إلا ان غيتس اعرب في وقت سابق عام ٢٠١٤ إن عملة البيتكوين "أفضل من العملة (التقليدية)".
وقال رجل الأعمال الشهير وارين بافيت، إن جنون المضاربة بالعملات الإلكترونية "سينتهي نهاية سيئة".



تاسعا"العملة الرقمية في لبنان

١- موقف مصرف لبنان

لم يشهد لبنان بعد تداولاً لهذه العملة، وحذّر مصرف لبنان في ١٩ كانون الأول ٢٠١٣، الجمهور والمصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الصرافة والوساطة المالية، من شراء نقود ماثلة أو حيازتها واستعمالها، مستندا إلى القرار الأساسي الرقم ٧٥٤٨ تاريخ ٣٠ آذار العام ٢٠٠٠، والمتعلق بالعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية، ولا سيما المادة ٣ منه، والتي تحظر إصدار النقود الإلكترونية (Electronic Money) من أي كان، وتمنع التعامل بها بأي شكل من الأشكال. وأشار المصرف المركزي، إلى الأخطار التي قد تنجم عن التعامل بالنقود الافتراضية، وخصوصاً الـ«Bitcoin»، وأبرزها:

-إن المنصّات (Platforms) أو الشبكات (Networks) التي يتمّ بواسطتها إصدار هذه النقود وتداولها، لا تخضع لأي تشريعات أو تنظيمات، وفي حال تعرّضت لخسائر فلا يوجد أي إطار حماية قانوني، يؤمّن استرجاع الأموال التي تمّ بها شراء هذه النقود.

-إن هذه النقود غير مصدرّة أو مكفولة من أي مصرف مركزي، وتالياً فهي معرضة لتقلّب حاد وسريع في أسعارها والتي يمكن أن تتدنّى الى الصفر.

-تسهّل عمليات تداول النقود الافتراضية النشاطات الإجرامية وخصوصاً عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

-لا يمكن الرجوع عن العمليات أو التحويلات غير الصحيحة وغير الموافق عليها (Incorrect or Unauthorized) المنفّذة بواسطة هذه النقود.

أنّ تحذير مصرف لبنان هو تحذير وقائي للمستثمرين والمستهلكين لعدم المضاربة على هذه العملة إلكترونياً، لأنها غير منظّمة ولا تخضع لتشريعات أو لرقابة مالية ولا يغطيها أي مصرف مركزي في العالم، وقد يكون اللجوء إليها لأغراض غير قانونية كتبييض الأموال مثلاً.

٢- ما هو مصير المشتريين اللبنانيين؟

قانونياً، لا يُعاقب المشترون بسبب صعوبة التعرّف إليهم، بحسب المحامي ورئيس منظمة "جوستيسيا" الحقوقية بول مرقص. لكن المصارف تحاول التضييق عليهم، فإن قاموا ببيع العملات الرقمية وتحويل المبلغ إلى حساب أجنبي ومن ثمّ تحويله إلى حساب مصرفي محلي يتم البحث عن مصدر المال، وفي حال ثبوت تداول في هذه العملات ترفض الحوالة تلقائياً.

الإشكالية الأساسية تكمن في عدم وجود قوانين في لبنان تعترف بالعملات الرقمية وتنظمها، وتالياً مواكبة التطور. فما يُطبق على المشتريات العادية من شروط وأنظمة مالية حمائية لا تطبق على التجارة الإلكترونية، بحسب المحامي ورئيس منظمة "جوستيسيا" الحقوقية بول مرقص. ولئن لا عقوبة دون نص وبسبب صعوبة التعرّف إلى هوية المشتريين اللبنانيين لعملة bitcoin ، لا يمكن محاسبتهم في حال قيامهم بجرم كتبييض الأموال. فرنسا على سبيل المثال، وجدت حلاً فأصبحت قوانينها التي ترعى المشتريات العادية تطبق على التجارة الإلكترونية. أما في لبنان، تحاذر المصارف اللبنانية اليوم عبر البحث عن مصادر الأموال، فإن وجدت أن مشتري البنكويين باعها وحول المبلغ الى حساب أجنبي كقبرص مثلاً ومن ثم إلى حساب مصرفي محلي، تأبى الحوالة تلقائياً في حال التثبيت من تداول هذه العملة لمخالفتها العرف الاقتصادي.

٣- الأفراد والعملات الرقمية ("bitcoin")

الوصول إلى طريق مسدود ليس من عادات اللبناني، وتالياً يجد لكل مشكلة حل، وحظر البنوك لن يقدر على منعهم من التداول الرقمي على أمل تحقيق بعض الأرباح التي يمكنهم تحويلها إلى نقود في دول أجنبية والعودة بها إلى بلده واقعه الاقتصادي صعب.

عاشراً: الإستعداد للمستقبل والتطورات

مما لا شك فيه ان العملة الإلكترونية ستلعب دوراً مهماً في المستقبل في العالم ، وإذا كان المصرف المركزي اللبناني منع التداول بها لافتقارها الى الحماية، فإنه يقتضي أن يكون على إستعداد للقيام بالتحضيرات اللازمة لقبول وتداول هذه العملات عند الضرورة، لا سيما لجهة استحداث أساليب الحماية من الجرائم الإلكترونية ومنع القرصنة والخروقات الامنية .

وعلى لبنان أن يواكب التطورات التي يشهدها العالم الذي يتقدم بشكل سريع. لذلك يجب السعي دائماً إلى تطوير الصيرفة الإلكترونية وتقنيات الخدمات المصرفية، وإلى اطلاق برامج لحماية المستهلك لجهة التعاطي مع الصيرفة الإلكترونية .

العملات الافتراضية فرضت واقعا" جديدا" على ساحة الاستثمار الدولية، حيث تباينت آراء المستثمرين ما بين مؤيد ومعارض لتداول العملة الافتراضية الأشهر "البتكوين" وسط حماس المستثمرين للربح السريع من جهة، وتحذيرات ومخاوف الخبراء من جهة أخرى، حول مستقبل التداول فيها والتي قد لا تظهر عادة في الاستثمارات التقليدية، واحتمالات وجود فقاعة سعرية سوف تحدث معها أزمات اقتصادية نتيجة تغير قيمتها بشكل حاد وعدم استقرارها مقارنة بالعملات الأخرى ولكونها مجهولة المنشأ، كما أن تعدينها يُعد عملية صعبة للغاية تتطلب وقتا وتكلفة وأجهزة ذات كفاءة عالية.

وقد يواجه التشجيع على اعتماد العملات الافتراضية تحديات كبيرة من حيث قبول المجتمع بها كعملة جديدة لا تتمتع بخلفية تاريخية. وبالتالي قد تنقر إلى الشرعية كونها عملة لا تتمتع بتمثيل ملموس على شكل ورقة أو نقود في المجتمعات التي اعتادت أن يكون المال فيها مادياً. قد يتم التغيير في المواقف عندما تصبح التكنولوجيا التي تقوم عليها هذه العملات الافتراضية أكثر شيوعا وجداراً بالثقة. إضافةً إلى ذلك، في المكان الذي تكون فيه العملة الافتراضية الوسيلة الوحيدة للقيام بعمليات التحويل، قد ترغم الحاجة الاقتصادية الناس على القبول بالعملات الافتراضية.

ورغم أنه قد يكون من الطبيعي وجود عملات افتراضية تفيد التعاملات الاقتصادية في الوقت الراهن، خاصة مع تزايد التعاملات الإلكترونية بصورة كبيرة؛ إلا أن التعامل بعملة افتراضية يُصدرها أشخاص مجهولو الهوية، في ظل عدم وجود أي سلطة مالية تراقبها، يؤدي إلى استخدامها في عمليات غسل الأموال أو تجارة المخدرات أو تحويل أموال ناتجة عن عمليات الجريمة المنظمة. وهي بذلك تُسهّم في زيادة عمليات النصب والاحتيال المالي، هذا بالإضافة إلى مخاطرها الاقتصادية المتمثلة في تهديد الاستقرار النقدي في الدول التي ينتشر استخدامها فيها.

وبينما تستند قيمة العملات التقليدية على الذهب أو الفضة، تحدد قيمة "بتكوين" بناءً على حجم المضاربات، وإقبال الناس على تداول هذه العملة، والتعامل بها في ما بينهم كبديل للنقود العادية؛ التماساً للاستفادة من مزاياها. وعلى الرغم من كون هذه السوق هي أكبر الأسواق المالية مخاطرةً، فهي أيضاً أعلاها في معدلات الربح، وهذه السمة هي التي يستعملها السماسرة ووكلاؤهم في جذب المتعاملين والمستثمرين لاستخدام هذه العملات، مما يؤدي إلى إضعاف قدرة الدول على الحفاظ على عملتها المحلية والسيطرة على حركة تداول النقد واستقرارها وصلاحياتها في إحكام الرقابة، فضلاً عن التأثير سلبيًا بشكل كبير على السياسة المالية للدولة وحجم الإيرادات الضريبية المتوقعة، مع فتح المجال أمام التهرب الضريبي.

أضف إلى ذلك التحديات التقنية التي تواجه نشر عملة افتراضية ومدى الإلمام التكنولوجي اللازم لتطويرها، ومهارات ربط الشبكات والحوسبة وتقنيات التشفير. وفيما قد يكون الحاسوب كافيًا للقيام ببعض عمليات تحويل العملة الافتراضية، سيحتاج مستخدمو العملة الافتراضية، لإتاحة

التحويلات اليومية، إلى عدد أكبر من الأجهزة المحمولة التي تتم من خلالها عمليات التحويل. وعلى عكس عمليات تحويل العملة الورقية، تشكل تركيبة هذه التحويلات المعقدة الحاسوبية عائقاً أمام النشر، لأنّ المستخدم العاديّ قد لا يملك الوسائل الماديّة المستعملة التي تخوّل له القيام بعمليات التحويل اليومية، خاصة أن الضعف التقني بسبب تأخر الوقت في تأكيد المعاملات يؤدي إلى استخدام المبالغ أكثر من مرة في عمليات أخرى، خلال هذه الثواني القليلة، كما يمكن لشخص غير نزيه أن يقدم دفعة ثانية أو المبلغ نفسه لمستخدم آخر والحصول على حصة غير عادلة، عكس البنوك التقليدية، التي يتم تأمين خسائر جزئياً للعملاء.

أن استخدام العملات الافتراضية يزيد من عمليات تهريب الأموال واستخدامها كغطاء لعمليات غسل الأموال وأيضاً يعرض مستخدميها إلى عمليات القرصنة الإلكترونية، لذلك فإن مخاطر استخدام العملة كبيرة. ولكن إذا ما تم تنظيمها من قبل الحكومات المركزية أو حتى إنشاء هيئة دولية تقوم بدور التنظيم والرقابة على العملة وفرض الرسوم والضرائب وغيرها من الإجراءات الحمائية، ستتحول العملة الافتراضية إلى كونها عملة آمنة تماماً تسهم في خلق بيئة أعمال جديدة تسهل عمليات التجارة بشكل أسرع وأكثر أماناً.

إنّ العناصر الرئيسية التي تستلزم التطور هي العملة بحدّ ذاتها بما في ذلك خيارات التصميم المهمة والمتعددة ووسائل اكتساب العملة والحفاظ عليها وتحويلها كجزء من العمليات الماليّة بما فيها الوسائل الماديّة التي تستطيع أن تدعم هذه التحويلات كالهواتف الذكية والخدمات الماليّة الكافية للدفع اللاحق وأنظمة عمليات الدفع المباشر لدعم الخدمات جميعها بطريقة آمنة ومرنة.

خاتمة

خلاصة القول، إن ظاهرة العملات الافتراضية لازالت تحتاج إلى دراسة عميقة، بالنظر إلى أبعادها الفنية الدقيقة؛ إضافة إلى الحاجة الشديدة لضبط شروط هذه المعاملة والتكيف الصحيح لها، فضلاً عما تنسم به سوق صرف هذه العملات عن غيرها من الأسواق الماليّة من كونها أكثر هذه الأسواق مخاطرةً على الإطلاق؛ حيث ترتفع نسبة المخاطرة في المعاملات التي تجري فيها ارتفاعاً يصعب معه - إن لم يكن مستحيلاً - التنبؤ بأسعارها وقيمتها؛ فهي متروكة لعوامل غير منضبطة غير مستقرّة، كأذواق المستهلكين، مما يجعلها سريعة التقلّب وشديدة الغموض ارتفاعاً وهبوطاً.